

## المغرب يهب لبنان 8 طائرات عسكرية محملة بالمساعدات الغذائية

محمد ماموني العلوي

ويبين العماد عون أن الجيش اتخذ تدابير للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الضاغطة كتخفيض التدريبات والدورات في الخارج.

وكان المغرب قد أطلق جسرا جويًا مكونًا من طائرات مدنية وعسكرية في أغسطس الماضي محملة بالمساعدات الإنسانية والطبية تضامنا مع الشعب اللبناني في محنته بعد الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت آنذاك وخلف خسائر فادحة بشريا وماديا.

وبلغ حجم المساعدات المغربية حينها حوالي 300 طن من المواد الغذائية الأساسية وعشرة أطنان من المواد والتجهيزات الطبية وعشرة أطنان من المعدات اللوجستية التي تستعمل في الإيواء وأحد عشر طنا من المعدات الطبية الخاصة حصريا بعلاج كوفيد - 19.

وتأتي الخطوة تنفيذًا لتعليمات الملك محمد السادس التي أمر فيها بـ"إرسال وإقامة مستشفى عسكري ميداني ببيروت بهدف تقديم العلاجات الطبية العاجلة للسكان المصابين في هذا الحادث".

ويتكون المستشفى الميداني من 100 شخص من ضمنهم 14 طبيبًا في تخصصات مختلفة، ومرضى من متخصصين وعناصر لدعم، وفق ما أوردته وكالة الأنباء المغربية الرسمية.



شريعة لاموير  
السياسة الخارجية  
المغربية تركز على  
التضامن العربي

وتتضمن المساعدات المغربية للبنان أيضا "أبواب طبية لوقاية من كوفيد - 19" وإسليم الكمامات الوقائية والأقنعة، وإغذية الراس والسترات الطبية، بالإضافة إلى المطهرات الكحولية".

وتصدر المغرب قائمة الدول العربية والأوروبية والآسيوية وتفوق أيضا على الولايات المتحدة من حيث عدد طائرات المساعدات التي أرسلت إلى الشعب اللبناني بعد فاجعة المرفأ.

ولفت السفير علي المولى مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية اللبنانية سابقا أن "المبادرة الإنسانية والتضامنية المغربية التي تعتبر من أكبر المساعدات التي وصلت إلى لبنان، تعد بمثابة موقف تضامني وإنساني من المغرب المؤمن بقيم التضامن والتآزر مع البلدان الشقيقة".

ورسخت مبادرات العاهل المغربي على مدى سنوات مبدأ التضامن العربي في مثل هذه الأزمات وأسس مقاربات شاملة في البعد الإنساني، ولطالما حظيت مثل هذه المبادرات بإشادة دولية.

وأكدت شريعة لاموير الباحثة في العلوم السياسية في تصريح لـ"العرب" أن "المساعدات المقدمة للبنان تدخل ضمن محددات السياسة الخارجية المغربية المرتكزة على التضامن العربي اللامشروط وضمن سياسة مغربية تقوم على معادلة التضامن والتعامل في إطار احترام السيادة المغربية، وكذلك على اعتبار أن ما وقع للبنان هو مصاب داخلي مغربي".



هبة مغربية لفائدة الجيش والشعب في لبنان

## صناديق التبرع في تونس: دعوة إلى التضامن أم حلول حكومية سهلة الحكومة تطلق حملة من التبرعات لا تلائم المقدرة الشرائية للمواطن

أثار إعلان الحكومة التونسية عن إطلاقها صندوق تبرع جديدا لفائدة الفئات الضعيفة المتضررة اقتصاديا من الوباء، جدلا واسعاً في البلاد، حيث لم تعد مثل هذه الصناديق تحظى بالمصداقية بسبب غموض نفقاتها، كما أنها في رأي الكثيرين مجرد حلول سهلة لا تكفي لمعالجة الأزمات الطارئة.

آمنة جبران



أوضاع معيشية تزداد سوءا

وأشار محمد علي قبيزة أمين عام الكنفدرالية العامة التونسية للشغل في حديثه لـ"العرب"، إلى أن "صندوق التبرع الخيري الذي أطلقته الحكومة مؤخرا لا يلقي صدى لدى التونسيين وذلك بسبب غياب الثقة خاصة".

وفي اعتقاده فإن الحكومة لم تتعامل بالشفافية المطلوبة في علاقة بصندوق 18-18 الذي خصصته الحكومة على أثر الموجة الأولى للجائحة للتهوؤ بالقطاع الصحي. كما أن الموارد التي تم جمعها صرفت في غير محلها وبقي قطاع الصحة في وضعية متردية.

وبخصوص الحلول لمقاومة ظاهرة الفقر الذي تتوسع خارطته في البلاد، يعتقد قبيزة أن الحكومة مطالبة بالقيام بدورها في علاقة بمراقبة مسالك التوزيع للحد من المضاربة، كذلك العمل على إرساء سياسة جارية عادلة حتى يتمكن لها تعبئة الموارد من المتطهرين وبارونات الاقتصاد الموازي.

أما الصناديق والتبرعات وكل الحلول الترفيحية الأخرى فهي لن تؤدي الواجب وستزيد من تعميق الأزمة.

ولطمأنة الشارع بشأن مصداقية صندوق التبرع الجديد، دشنت الحكومة حملة التبرع.

وأفاد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي في تصريحات صحافية بأن أعضاء الحكومة سيتبرعون بأموالهم من رواتبهم لشهر أبريل الجاري للصندوق.

وسيضاف هذا الإجراء إلى قرارات أخرى من الحكومة بهدف مساعدة هذه الفئات، ومن بينها تخصيص نسبة الثلث من قرض البنك الدولي البالغ قيمته 300 مليون دولار ستوجه للفئات نفسها.

من جائحة كورونا، وضربت الجائحة المدخل في قطاعات مهمة أبرزها السياحة، وزادت أعقاب الجائحة نسبة الفقر وعد العاطلين عن العمل.

ورأى المختص في علم الاجتماع، بلعيد أولاد عبدالله أن "أحداث صندوق لجمع التبرعات لمساعدة الفئات الهشة المتضررة من تداعيات الجائحة، قرار مرتجل لا يتماشى مع الواقع الاقتصادي التونسي، خاصة بعد تدني القدرة الشرائية لجزء المواطنين ومعاذاتهم من عوائق مادية كبيرة وتآزمات نفسية عميقة".

وتابع بلعيد في حديثه لـ"العرب"، "مسألة التبرعات في المخيال العام بحاجة إلى المزيد من الشفافية والحكمة"، وقال مستدركا "لا ننسى تاريخ التبرعات في علاقة بالصندوق الوطني 26-26 وما لحق هذا الصندوق من توظيف سياسي واجتماعي.. بالتالي المواطن لديه نوع من الحذر في التعامل مع هذا البعد الخيري والتضامني".

ويعتقد بلعيد أن إجراءات الحكومة الأخيرة انتقائية لصالح الأغنياء ولوبيات السياسة مقارنة بالواقع الاجتماعي، وهو ما فسردته الفعل الغاضبة في مواقع التواصل بمجرد إعلان الحكومة عن صندوق تبرع جديد.

ويقول المتابعون إنه في ظل الاستياء الشعبي من ترددي الأوضاع المعيشية وسط انهماك النخب الحاكمة في معارك على النفوذ والصلاحيات، فإن هذا المناخ المزموم لا يحفز المواطن على المشاركة في التبرعات.

ويؤكد الكثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة والفقرية أنهم غير مستعدين لدفع تكلفة الأزمة بمفردهم، فيما ينشغل السياسيون بالصراع على المواقع.

موقع فيسبوك رداً على المشيخي "أعلننا كشفا على صندوق 18-18 أولاً" ويشير المتابعون إلى أنه على رغم الهدف الخيري لصناديق التبرع إلا أنها لم تعد تحظى بثقة الشارع التونسي، بسبب ما ارتبط بها من شكوك في تلاعب بنفقاتها وعائداتها لصالح النخب الحاكمة على مدار تاريخها.

وما زال صندوق التبرع الذي أنشاه الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي الذي أطلق عليه آنذاك صندوق 26-26 في ذاكرة التونسيين، حيث تحدثت تقارير محلية أن عائداته كانت لصالح الطبقة الحاكمة حينها، وأن المشاريع التي أطلقها النظام تحت مظلة دعم الفقراء كانت مجرد مشاريع وهمية.

ووجدت الحكومات المتعاقبة أعقاب ثورة يناير صعوبة في إقناع التونسيين بالمذ التضامني، بسبب الصورة السلبية في أذهانهم عن مثل هذه الصناديق. ولفت محمد صادق جينون الناطق باسم حزب قلب تونس لـ"العرب" أن "الحكومة قامت بمحاولات عديدة لإحداث صناديق لدعم الفقراء، لكن هناك ترسبات من تجارب سابقة مثل صندوق 26-26 وصندوق 18-18 الذي لم يكن موفقا كثيرا بإقرار من بعض القائمين عليه من حيث عدم ملائمة التبرعات مع النفقات".

وأضاف "التعاطي الإعلامي لم يكن بالوضوح المطلوب والشفافية المطلوبة في ما يخص صناديق التبرع، لذلك هناك توجس من المواطن حول كل تبرع تشرف عليه الدولة".

وعلى غرار المصداقية، يؤكد الخبراء أن المقدرة الشرائية للتونسيين اليوم لم تعد تسمح بالمشاركة في حملات تبرع، وقد تضرر الاقتصاد التونسي بشدة

أثار إعلان الحكومة التونسية عن إطلاقها صندوق تبرع جديدا لفائدة الفئات الضعيفة المتضررة اقتصاديا من الوباء، جدلا واسعاً في البلاد، حيث لم تعد مثل هذه الصناديق تحظى بالمصداقية بسبب غموض نفقاتها، كما أنها في رأي الكثيرين مجرد حلول سهلة لا تكفي لمعالجة الأزمات الطارئة.

آمنة جبران

تونس - تلجأ الحكومة التونسية في أوقات الأزمات إلى إطلاق صناديق تبرع هدفها تحفيز المواطن على التضامن لعبور المحن التي تتعرض لها البلاد إن كانت اقتصادية أو صحية أو طبيعية بأخف الأضرار، فيما يراها مراقبون مجرد حلول حكومية سهلة وترقيعية لتطبيق الأزمة بدل البحث عن بدائل جديدة وخيارات أكثر فاعلية.

وأعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخرا، عن إطلاق صندوق للتبرعات في خطوة لمساعدة الفئات الضعيفة المتضررة اقتصاديا من جائحة كورونا.

وقال المشيشي في مؤتمر صحفي إن الحكومة خصصت صندوقا للتبرعات موجه لكل التونسيين من أجل التضامن مع الفئات الضعيفة، وستخصص موارده لتعويض الآلاف ممن فقدوا أعمالهم بسبب الوباء.

وأثار إعلان الحكومة عن إطلاق صندوق جديد لمساعدة الفقراء جدلا واسعاً بين التونسيين، وتباينت الآراء بين من شكك في مصداقية مثل هذه الصناديق، وبين من يراها خطوة إيجابية تحفز على المذ التضامني في مواجهة الأزمات الطارئة.



بلعيد أولاد عبدالله  
إطلاق صندوق تبرع  
لا يتماشى مع الواقع  
الاقتصادي التونسي

محمد علي قبيزة  
الحكومة لم تتعامل  
بالشفافية المطلوبة في  
علاقة بصندوق 18 - 18

ودعا نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي إلى رفض المشاركة في حملة التبرع الأخيرة، وعزا هؤلاء الأمر إلى غموض نفقات صندوق التبرع 18-18 الذي أطلقته الحكومة في مارس 2020 بهدف مواجهة تداعيات الجائحة.

وتساءل النائب عن حركة الشعب بدر الدين القمودي على صفحته على

## مستشار تبون يزيد من التصعيد بين الجزائر وفرنسا

صابر بليدي

مقنعة للرأي العام، إلا "الظروف الصحية وعدم احترام الندية الدبلوماسية".

وذكر شيخخي في الإحتفالية الرمزية المنظمة في مدينة بجاية احتفاء بذكرى وفاة رمز الإصلاح الفكري والاجتماعي عبد الحميد بن باديس بأن "تقرير بنجامان ستورا هو تقرير فرنسي لا يعني الجزائر في شيء". وهو ما يصب في خيار رفض الجانب الجزائري لمضمون التقرير المذكور وعودة العلاقات الثنائية إلى مربع الصفر، رغم ما ظهر من تقارب بين الرئيسين عبدالمجيد تبون وإيمانويل ماكرون خلال الأشهر الأخيرة.

وجاء تصريح شيخخي في أعقاب تصريح أكثر حدة وإشارة للجدل صدر عن وزير العمل والضمان الاجتماعي المحسوب على تيار الإخوان الهاشمي عجيب لما صرح داخل غرفة البرلمان الثانية (مجلس الأمة) بأن "فرنسا عدونا اللدود في الماضي والحاضر، وهو ما اعتبر تجاوزا للأعراف الدبلوماسية المعمول بها".

وانتقد مستشار تبون من أسماء بـ"الوجه البشع للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وجرائمه المتراكمة في حق الشعب والتاريخ والحضارة والدين واللغة".

وذكر شيخخي بأن "نسبة الأمية في بلاده العام 1830 لم تكن تتجاوز 20 في المئة، وأن المستعمر سخر كل الوسائل لإبادة مقومات الشعب الجزائري، مستدلا على ذلك بكون نسبة الأمية التي خلفتها فرنسا بعد 40 سنة من الاحتلال كانت في حدود 90 في المئة".



عبدالمجيد شيخخي  
تقرير ستورا تقرير  
فرنسي لا يعني  
الجزائر في شيء

وأشاد المتحدث بـ"تمسك الجزائريين الشديد بالدين الإسلامي واللغة العربية رغم التضيق الذي مارسه الاستعمار الفرنسي"، واستدل على ذلك برسائل سكان ولاية بجاية إلى الحاكم العام الفرنسي يقولون فيها "خذنا حزينًا وردوا علينا لغتنا وديننا".

وجاءت تصريحات مستشار الرئيس تبون في إطار تصعيد دبلوماسي غير

مسبوق بين البلدين الأمر الذي يكرس حالة التذبذب المستشري في علاقات الطرفين، ومدى تأثير التراكمات التاريخية عليها، رغم جهود بعض السلطات والمؤسسات هنا وهناك.

وكانت السفارة الجزائرية في باريس قد استعادت مؤخرا أربعين عقارا كانت بحوزة أشخاص محسوبين على مؤسسات رسمية، بينما انسحبوا من مهامهم منذ سنوات على غرار السفير السابق ميسوم سبيح الذي كان يتقاضى راتبًا يقدر بتسعة آلاف أورو دون أن يمارس أي مهام رسمية وهو ما ينسك إداة غير مباشرة للفرنسيين كون بلادهم من أكبر الدول التي تحتضن العقارات والممتلكات المنهوبة من مال الجزائريين.

كما يبدو أن باريس لم تتفاعل بجدية في ملف المطلوبين الذي تقدمت به الجزائر لاستخدام ناشطين سياسيين معارضين يقيمون على الأراضي الفرنسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الضابط والإعلامي السابق هشام عبود، والمدون والإعلامي أمير بوخرص، مما أصاب نظيرتها الجزائرية بالخيبة والإحباط.